المحتويـــات

منظمـــة التجـارة العالمـية
آفـاق المستقبــل

إعداد: د. عادل محمد خليل

خبير إقتصادي ومستشار لشئون منظمة التجارة العالمية

مقدمة:

لايعد قيام منظمة التجارة العالمية نهاية المطاف لبرنامج تحرير التجارة العالمية وقيام النظام التجاري العالمي الجديد متعدد الأطراف. فلقد تضمنت اتفاقيات المنظمة العديد من النصوص التي تهدف إلى العمل على استكمال قواعد تحرير التجارة ، فضلا عن إجراء المزيد من المفاوضات المستقبلية حول عدد من الموضوعات الجديدة التي لم تشملها جولة أورجواي. وبعد قيام المنظمة أصبحت المفاوضات تتم داخل لجان ومجالس المنظمة ذاتها باعتبارها جهاز دائم للتفاوض.

ويتمثل الفرق بين المنظمة وجولات المفاوضات السابقة في أن الأخيرة كانت تدور حول اتفاقات مرحلية لتبادل بعض التخفيضات الجمركية أو الاتفاق حول بعض القواعد لإدارة شئون التجارة العالمية. وفي المقابل فإن منظمة التجارة العالمية تعد: جهازاً دائماً للإشراف على تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي عن طريق المجالس واللجان.

كما تعد جهازاً دائماً لاستكمال المفاوضات حول عدد من الموضوعات وإتمام بعض المراجعات للاتفاقيات الحالية وفقا لجدول زمني محدد (جدول الأعمال المستقبلي) إضافة إلى أنها جهاز لتنفيذ ما تسفر عنه اجتماعات المؤتمرات الوزارية للمنظمة من قرارات.

أولا- الموضوعات الجديدة للتفاوض

1-جدول الأعمال المستقبلي:

على ضوء الرغبة في إنهاء مفاوضات جولة أورجواي رغم عدم استكمال الاتفاق حول عدد من الموضوعات والاتفاقيات ، حيث استمرت جولة أورجواي حوالي ثمانية أعوام من 1986 إلى 1993 ، فقد اتفق على إنهاء الجولة على أن يتم إضافة بعض الاتفاقيات التكميلية إليها لاحقا، وإجراء مراجعات بشأن عدد من هذه الاتفاقيات في تواريخ محددة، وإجراء المفاوضات مجددا حول موضوعي الزراعة والخدمات اعتبارا من عام 2000.

أدت الرغبة بإنهاء جولة أرجواي إلى تأجيل البت بالعديد من القضايا الخلافية إلى جولات مفاوضات جديدة.

أ- أهم الإتفاقيات بعد جولة أورجواي :

- توقيع اتفاقية الخدمات المالية المتعلقة بأنشطة البنوك وشركات التأمين وأسواق المال في 28 يوليو/تموز 1995 ثم استكمالها في 12 ديسمبر/كانون الأول 1997 ، ليصبح عدد

الموقعين عليها 102 دولة، وليبدأ سريانها من أول مارس/آذار 1999 .

- توقيع اتفاقية خدمات الاتصالات الأساسية في 15 فبراير/شباط 1997 من قبل 69 دولة ، وبدء سريان الاتفاق اعتبارا من 5 فبراير/شباط 1998 .

- توقيع اتفاقية تكنولوجيا المعلومات من قبل 40 دولة في 26 مارس/ آذار 1997 واتفاق هذه الدول على البدء فى إجراء تخفيضات جمركية على التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات مثل منتجات أجهزة الكومبيوتر ومكوناتها والبرامج الخاصة بها ووسائل الاتصالات، وذلك اعتبارا من أول يوليو/تموز 1997 ليتم إلغاء الرسوم الجمركية نهائيا على هذه المنتجات في بداية عام 2000 .

ب - أهم مراجعات جدول الأعمال المستقبلي:

- مراجعة القرار الخاص بالدول النامية المستوردة الصافية للغذاء في عام 1996 .
- مراجعة تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس في عام 1997 والمراجعة التالية في 2001 ثم في 2004 .
- مراجعة اتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية في عام 1998 .
- مراجعة اتفاقية العوائق الفنية على التجارة TBT في عام 1998 .
- مراجعة اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS في 1998 ثم في 2000 .
- مراجعة التفاهم الخاص بفض المنازعات DSU في 1999 .
- مراجعة اتفاقية المشتريات الحكومية في عام 1999 .
- مراجعة اتفاقية إجراءات التجارة المتعلقة بالاستثمار TRIMS في عام 1999 .
- مراجعة قواعد عمل جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء TPRB فى عام 2000 .

ج - مفاوضات أخرى على جدول الأعمال المستقبلي:

- الزراعة : اعتبارا من عام 2000 بهدف تحقيق المزيد من التحرير في تجارة السلع الزراعية.
- الخدمات: اعتبارا من عام 2000 لتحقيق درجة أعلى من التحرير في تجارة الخدمات.

2- نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة:

أ-المؤتمر الأول (سنغافورة) 1996 :

تضمن إعلان سنغافورة الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية فى 13 ديسمبر/كانون الأول 1996 قرارا بتشكيل ثلاث مجموعات عمل جديدة لدراسة الموضوعات التالية:

- العلاقة بين التجارة والاستثمار.
- العلاقة التبادلية بين التجارة وسياسات المنافسة.
- الشفافية في المشتريات الحكومية.
- كما تضمن الإعلان تكليف مجلس التجارة فى السلع ببحث موضوع تيسير التجارة.

تعتبر التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات، أبرز محاور المفاوضات المستقبلية.

وقد نص الإعلان على تعاون مجموعات العمل المذكورة ومجلس التجارة في السلع مع "الاونكتاد" وغيره من المنظمات في إتمام الدراسات المطلوبة ، وان يراجع المجلس العام للمنظمة تقدم هذه المجموعات في عملها ويحدد الخطوات التي يمكن اتخاذها بشأن هذه الموضوعات، على أن لا يتم البدء في مفاوضات بشان أي من هذه الموضوعات إلا بتوافق الرأي بين جميع الدول الأعضاء.

وتهدف دراسة موضوع العلاقة بين التجارة والاستثمار

إلى بحث إمكانية وضع قواعد متعددة الأطراف للاستثمار MAI تسري على جميع الدول.

كما تهدف دراسة موضوع العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة إلى وضع إطار متعدد الأطراف لتنظيم قواعد سياسات المنافسة، وإزالة العوائق التي تحد من حركة التجارة والشركات التجارية سواء كانت هذه العوائق ناتجة عن إجراءات حكومية أو خاصة.

وفيما يتعلق بدراسة موضوع الشفافية في المشتريات الحكومية فهذا الموضوع مختلف عن اتفاقية المشتريات الحكومية التي وقعتها عدد من الدول أعضاء المنظمة وتنظم إجراءات هذه المشتريات . أما نشاط مجموعة العمل الجديدة فينصب على دراسة موضوع تحقيق المزيد من الشفافية فى إجراءات المشتريات الحكومية .

أما موضوع تيسير التجارة، فينصب على تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير ومتطلباتها، وتحسين الإجراءات الجمركية وتميزها بالشفافية، وتحسين مستوى الخدمات التي يتم تقديمها للمستوردين والمصدرين ، وتبسيط إجراءات استخراج التراخيص وتحقيق المزيد من الشفافية بشأنها ، والتوسع في استخدام وسائل التجارة الإلكترونية .

ب- المؤتمر الثاني (جنيف) 1998 :

صدر عن المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في مايو/أيار 1998 إعلان بشأن التجارة الإلكترونية تضمن تكليف المجلس العام للمنظمة بوضع برنامج شامل لدراسة جميع المسائل التجارية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية وأن تتعاون بقية مجالس ولجان المنظمة في إعداد البرنامج، وأن يأخذ البرنامج ظروف ومتطلبات الدول النامية في الحسبان. وأن يتقدم المجلس العام بتقرير عن التقدم الذي تم إحرازه بشأن البرنامج إلى المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة . كما نصّ على أن تلتزم الدول الأعضاء بالاستمرار في عدم فرض رسوم جمركية على التجارة الإلكترونية وذلك حتى عقد المؤتمر المذكور. بحيث يتم النظر فى مد هذا الإلزام بموافقة الدول الأعضاء جميعا وعلى ضوء التقدم الذي سيتم إحرازه في إعداد برنامج العمل حول التجارة الإلكترونية. ولكن نظراً لفشل المؤتمر الوزاري الثالث المنعقد في سياتل في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1999 فإنه لم يتم عرض البرنامج المذكور واتخذ المجلس العام للمنظمة قرارا باستمرار المناقشات حوله . كما لم يصدر إعلان وزاري عن المؤتمر .

ج- المؤتمر الرابع (الدوحة) 2001 :

صدر عن مؤتمر الدوحة ثلاث وثائق هي:

١ . إعلان الدوحة، ويشمل إجراء مفاوضات ودراسات حول عدد من الموضوعات.

٢ . إعلان مستقل عن الملكية الفكرية والصحة العامة.

٣ . قرار متعلق بقضايا التنفيذ لاتفاقيات جولة أورجواي.

أطلقت خلال مؤتمر الدوحة جولة مفاوضات جديدة باسم "برنامج عمل الدوحة للتنمية".

ولقد أطلق المؤتمر جولة مفاوضات جديدة أطلق عليها إسم "برنامج عمل الدوحة للتنمية " لإبراز أهمية البعد التنموي في تلك الجولة الجديدة من المفاوضات وذلك تلبية لاهتمامات الدول النامية.

وينقسم برنامج عمل الدوحة إلى أربعة أجزاء هي:

- موضوعات بدأ التفاوض عليها بالفعل (الزراعة والخدمات) أو يبدأ التفاوض عليها فور انتهاء أعمال المؤتمر وهي: النفاذ للأسواق للسلع غير الزراعية، التجارة والبيئة ، قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالدعم والإجراءات التعويضية، ومكافحة الإغراق، واتفاقيات التجارة الإقليمية. وعلى أن ينتهي التفاوض حول هذه الموضوعات في أول يناير/كانون الثاني 2005، ونظام فض المنازعات في المنظمة على أن ينتهي التفاوض حوله في مايو/أيار 2003 ، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية حول التراخيص الإجبارية للأدوية، والتسجيل متعدد الأطراف للأنبذة والمشروبات الروحية، وقضايا التنفيذ. وقد تحدد نهاية ديسمبر/كانون الأول 2002 للإنتهاء من هذه الموضوعات . وكذلك مراجعة قواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية المتضمنة في اتفاقيات المنظمة وتقديم التوصيات بشأنها قبل يوليو/ تموز 2002 .
- موضوعات يمكن أن يتم التفاوض عليها في المستقبل وذلك بعد التوصل إلى إجماع صريح بين الدول أعضاء المنظمة على بدء التفاوض حولها وهي موضوعات سنغافورة (التجارة والاستثمار ، التجارة وسياسات المنافسة ، الشفافية في المشتريات الحكومية، وتيسير التجارة).
- موضوعات تمت إثارتها في مؤتمر الدوحة وتحتاج إلى دراسة مسبقة وهي : التجارة والديون والتمويل، قواعد معاملة الدول الأقل نموا والإقتصاديات الصغيرة ، والتجارة ونقل التكنولوجيا. على أن تقوم بإجراء الدراسة حول هذه الموضوعات مجموعات عمل يتم تشكيلها لهذا الغرض وتتقدم بتقاريرها إلى المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة.
- موضوعات أخرى بدأت المفاوضات حولها من قبل مثل التجارة الالكترونية، والتعاون الفني وبناء القدرات، ويستمر التفاوض بشأنها.

ولقد بدأت المفاوضات حول الموضوعات المتقدمة وحقق بعضها تقدما وبقي البعض الآخر محل خلافات متباينة بين الدول الأعضاء. وكان من المفترض أن يتم تقديم تقرير بشأن التقدم الجاري في المفاوضات إلى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون / المكسيك في سبتمبر/أيلول 2003 ، إلا أن الخلافات -بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بموضوعات المفاوضات المختلفة- بين الدول الأعضاء وخاصة بين مجموعتي الدول النامية والمتقدمة، أدت إلى فشل المؤتمر في الوصول إلى إعلان وزاري يسجل التقدم في مجريات المفاوضات ويتبنى التوجيهات اللازمة للوصول بالمفاوضات إلى نهايتها المأمولة في الموعد السابق تحديده للانتهاء منها (نهاية عام 2004).

أظهر فشل مؤتمر كانكون، عمق الخلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة.

د- المؤتمر الخامس (كانكون - 2003) :

عقد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في المكسيك في الفترة 10-14 سبتمبر/أيلول 2003 ، وذلك بغرض تقييم سير مفاوضات جولة الدوحة ، واتخاذ قرار بشأن مبادرة القطن التي طرحتها بعض دول غرب إفريقيا ، وقبول عضوية كل من نيبال وكمبوديا في المنظمة ، وموعد ومكان انعقاد المؤتمر السادس.

وقد انهار المؤتمر ، وذلك بعد فشل وزراء التجارة في التوصل إلى اتفاق حول مسودّة الإعلان الوزاري. وصدر بدلاً عن ذلك بيان وزاري مقتضب وجه من خلاله الوزراء، كبار المسئولين في المنظمة بالاستمرار في أعمالهم بغرض حلّ المواضيع العالقة ، وعقد اجتماع للمجلس العام بحلول 15 ديسمبر/كانون الأول 2003 ، بحدّ أقصى ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص.

ويكمن فشل المؤتمر في الأسباب التالية:

- عدم موافقة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على تخفيض مستويات الدعم المحلي للمزارعين ورفضهم لإزالة دعم الصادرات للمنتجات الزراعية ,كما طالبت بذلك الدول النامية والتي تضررت كثيراً من هذه السياسات.

- اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على مقترح دول غرب إفريقيا الخاص بإزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاث سنوات باعتباره السبب الرئيسي في الانخفاض الحاد لعائدات صادراتها من هذه السلع والتي تمثل عماد الاقتصاد في هذه الدول الفقيرة.

- محاولة الإتحاد الأوروبي واليابان إدراج مواضيع سنغافورة في الإعلان الوزاري وإصرارهم على بدء مفاوضات في مواضيع المنافسة، الاستثمار، تيسير التجارة ، وشفافية المشتريات الحكومية جميعا. وقد رفضت الدول النامية ذلك باعتبار أن اتخاذ قرار حول البدء فى هذه المفاوضات يجب أن يحظى بتوافق آراء كل الدول الأعضاء في المنظمة. وتتخوف الدول من أن تؤدي هذه المفاوضات إلى اضافة أعباء وقيود جديدة على اقتصادياتها وهي الدول التي لم تنته بعد من التنفيذ الكامل للاتفاقيات الموقعة منذ عشر سنوات.

- ظهور مجموعة الـ 21 بقيادة البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا وماليزيا ، كمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية ، وإصرارها على الحصول على تنازلات من الدول المتقدمة خاصة في مواضيع الدعم الزراعي ، ورفضها مقترح الاتحاد الأوروبي ربط تقديم تنازل في موضوع الزراعة بموافقة الدول النامية على بدء مفاوضات في مواضيع سنغافورة.

وتجدر الاشارة إلى أن مجموعة الـ 21 للدول النامية إنما هي مجموعة غير رسمية من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تتوافق آراؤها بالنسبة لمعظم الموضوعات التي تناقش في المنظمة وتهم الدول النامية ، وإن كانت تختلف بالنسبة لبعض الموضوعات وتفضيلاتها ، وعلى سبيل المثال يتفاوت موقف دول المجموعة بالنسبة للإلغاء الكامل والفوري لدعم الأنتاج الزراعي في الدول المتقدمة. فالدول النامية ذات القدرات العالية على تصدير المنتجات الزراعية يهمها الإلغاء الكامل لهذا الدعم لما تمثله الصادرات المدعومة من منافسة غير عادلة لمنتجاتها خاصة مع عدم قدرتها على تقديم دعم مماثل لمنتجاتها لعدم توافر الموارد لديها لذلك.

هذا وتجدر الإشارة أنه تمّ خلال المؤتمر الوزاري الخامس قبول عضوية كل من نيبال وكمبوديا كأول دولتين من الدول الأقل نمواً التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها في سنة 1995 ليصبح بذلك عدد الدول الأعضاء فى المنظمة 148 دولة.

يتركز الخلاف في مفاوضات الزراعة على تخفيض الدعم الذي يلاقي معارضة كبيرة من جماعات الضغط في الدول المتقدمة والنامية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب فشل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة فى كانكون ، ألمحت الدول المتقدمة إلى أنها بدأت تفقد الثقة في إمكانية قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يتميز بالفعالية ، وأنها قد تعود إلى تنشيط علاقاتها الثنائية والإقليمية التى يمكنها من خلالها وضع ما تراه من أسس لإدارة علاقاتها

التجارية مع الدول الأخرى .

3- تطورات المفاوضات:

شهدت المفاوضات بشأن القضايا الرئيسية تطورات عديدة يمكن إيجازها في ما يلي:

أ- المفاوضات حول الزراعة:

بدأت المفاوضات حول الزراعة فى عام 2000، وذلك طبقا للمادة 20 من اتفاقية الزراعة بهدف إنشاء نظام تجاري أكثر عدالة ويعتمد على قوى السوق من خلال برنامج إصلاح رئيسي يستهدف إزالة إجراءات الدعم والحماية من أجل منع التشوهات في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية. وقد تضمنت الفقرة 13 من إعلان الدوحة تحديد أبعاد الإصلاح المطلوب في : تحسين جوهري في فرص الوصول إلى الأسواق ، تخفيض تدريجي في دعم الصادرات الزراعية بهدف إزالته فى النهاية، تخفيض جوهري في الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، إعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية جزء لايتجزأ من عناصر التفاوض الأخرى بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية في هذه الدول، وعلى أن تنتهي المفاوضات حول الزراعة في أول يناير/كانون الثاني 2005 مع بقية موضوعات التفاوض.

وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات الجارية حول الزراعة تثير مسائل خلافية شديدة بين الدول المتقدمة والنامية، وفي داخل مجموعتي الدول أيضاً. يتركز الخلاف حول درجة التخفيض في التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية، وأي أنواع الدعم المحلي يتم البدء في الغائها، والجدول الزمني لإلغاء دعم التصدير، وذلك على ضوء تضارب مصالح الدول حول هذه الموضوعات ومدى قوة جماعات الضغط السياسي من المزارعين داخل هذه الدول واتجاهاتها. ويعد عدم التوصل إلى اتفاق حتى الآن بصدد موضوعات الزراعة أحد أسباب فشل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة فى كانكون/المكسيك.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قبيل الإجتماع الوزاري الخامس للمنظمة فى كانكون ، وتحديدا فى مايو/أيار 2003 ، تقدمت أربع دول هي: بنين، بوركينا فاسو، تشاد، ومالي ، باقتراح محدد - فى إطار المفاوضات الجارية حول الزراعة - تطالب فيه بإتخاذ قرار بالخفض التدريجي - بهدف الإزالة التامة- للدعم المقدم من الدول المتقدمة لانتاج وتصدير القطن الخام لما له من أثر على الحد من صادرات الدول الأقل نموا (وخاصة دول غرب ووسط أفريقيا) من القطن الخام والذي يمثل مصدرا هاما للدخل في معظم هذه الدول ، واتخاذ إجراءات انتقالية لتقديم تعويض مالي للدول الأقل نموا لتعويض الخسارة في دخلها إلى أن يتم إزالة هذا الدعم. وقد كان هذا الموضوع محل إعتراض شديد من الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة التي رأت أن تتم مناقشة هذا الموضوع في إطار المفاوضات الشاملة الجارية حول الزراعة وليس كمبادرة مستقلة.

كان من المفترض أن تنتهي المفاوضات حول التجارة في الخدمات مطلع العام 2005 .

المفاوضات حول التجارة فى الخدمات:

بدأت المفاوضات حولها فى عام 2000 طبقا للمادة 19 من الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وتدور المفاوضات حول الإلتزامات المحددة للدول الأعضاء . وقد حددت الفقرة 15 من إعلان الدوحة الجدول الزمني للمفاوضات بحيث تتقدم الدول بالطلبات المبدئية للإلتزامات المحددة بحلول 30 يونيو/حزيران 2002 ، والعروض المبدئية بنهاية مارس/آذار 2003 وعلى أن تنتهي المفاوضات في الأول من يناير/كانون الثاني 2005 . وتجري المفاوضات الثنائية بين الدول بأسلوب الطلب والعرض حول قطاعات الخدمات المختلفة. وتسعى الدول النامية إلى تحقيق تحرير أكثر لإنتقال الأشخاص الطبيعيين. كما تدور المفاوضات أيضا حول

موضوعات المعايير الفنية والإجراءات الخاصة بمنح التراخيص وكذلك إجراءات الوقاية الطارئة. وتشدد الدول المتقدمة على أهمية إسراع الدول التي لم تتقدم بعروضها الأولية إلى الإسراع بتقديم هذه العروض ، وأن تسير المفاوضات تدريجيا إلى مستويات أعلى من التحرر من غير استثناء مبدئي لأي قطاع خدمات أو نمط توريد. في حين ترى الدول النامية أهمية إيلاء إهتمام خاص للقطاعات وأنماط التوريد ذات القيمة التصديرية للدول النامية .

ج- المفاوضات حول نفاذ السلع غير الزراعية إلى الأسواق :

تضمن الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة فى الفقرة 16 الموافقة على البدء في التفاوض حول خفض أو إزالة التعريفة الجمركية على المنتجات غير الزراعية بما في ذلك خفض أو إزالة القمم التعريفية (15% فأكثر) والتعريفات العالية والتعريفة التصاعدية (وهى التي ترتفع وفقا لدرجة التصنيع) وكذلك القيود غير التعريفية، وأن يشمل ذلك جميع السلع وبدون استثناءات مسبقة مع مراعاة مصالح الدول النامية.

وقد حققت دورة أورجواي خفضا مقداره 40% في قيمة التعريفة الجمركية على السلع الصناعية بالنسبة للدول المتقدمة و30% بالنسبة للدول النامية وبلدان مرحلة التحول على أن تتم هذه التخفيضات على خمس مراحل سنوية متساوية تنتهي في 1/1/2000 . كما تم الاتفاق على زيادة نسبة الواردات التي تخضع لتعريفة مربوطة Bound Tariffs حيث زادت نسبة بنود هذه الواردات من 21% إلى 73% بالنسبة للدول النامية ومن 78% إلى 99% بالنسبة للدول المتقدمة ومن 73% إلى 98% بالنسبة للدول ذات الاقتصاديات الانتقالية . كذلك اتفق على إزالة القيود الكمية تدريجيا على منتجات المنسوجات والملابس بحيث يتم دمج هذه المنتجات تدريجيا على أربع مراحل تنتهي في 1/1/2005 بحيث تصبح هذه المنتجات خاضعة للقواعد العامة للتعامل مع المنتجات الصناعية . ويشمل ذلك رفع المعدلات السنوية المقررة للزيادة في الحصص السارية على هذه المنتجات بمعدل نمو سنوي إضافي.

وقد اتفق على أن تتم المفاوضات الجديدة وفقا لقواعد يتفق عليها مسبقا، ويشمل ذلك إعداد الدراسات اللازمة، وإجراءات لبناء قدرات الدول الأقل نموا على المشاركة في المفاوضات. وقد تقدمت العديد من الدول بمقترحاتها حول تخفيض أو الغاء التعريفات مع وضع تصورات لإزالة التعريفة على منتجات قطاعات معينة، وتحديد المعوقات غير التعريفية تمهيدا للعمل على إزالتها.

تضمّن إعلان سنغافورة 4 موضوعات خلافية هي: العلاقة بين التجارة والاستثمار، التنافسية، تيسير التجارة، المشتريات الحكومية.

المفاوضات حول موضوعات سنغافورة :

تشمل هذه المفاوضات : العلاقة بين التجارة والاستثمار، التجارة وسياسات المنافسة، تيسير التجارة ، الشفافية في المشتريات الحكومية. وكانت قد شكلت مجموعات عمل في المنظمة لدراستها واتخاذ قرارات بشأن التفاوض حولها. كما تضمن إعلان الدوحة استمرار دراسة هذه الموضوعات على أن يتم البدء في المفاوضات حولها بعد المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة شريطة وجود توافق صريح خلال المؤتمر الخامس حول نماذج وطرق التفاوض بشأن تلك الموضوعات .

وقد تبين خلال المشاورات التي تمت في أعقاب صدور إعلان الدوحة، تمسك الدول النامية بموقفها بضرورة التعامل مع موضوعات سنغافورة الأربعة بطريقة منفصلة نظرا لتفاوت درجات التقدم في المنافشات الجارية حولها، وللأهمية التي تمثلها كل منها في عملية التنمية في الدول النامية والأقل نموا. وترى الدول النامية أهمية إتاحة مرونة خاصة لها للمحافظة على قدراتها في التعامل مع احتياجات التنمية فيها، مع أهمية الاتفاق عل نصوص محددة وملزمة للمعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول ومنحها دعما ماليا وفنيا لزيادة قدراتها على التعامل مع هذه الموضوعات. وكذلك عدم إخضاع موضوعات سنغافورة لنظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وتصر الدول النامية على عدم إدراج هذه الموضوعات في الجولة الحالية من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلا من خلال إجماع صريح على طرق ونماذج تفاوض موضوعية وإجرائية واضحة.

وفيما يتعلق بموضوع التجارة والإستثمار ، ترى الدول المتقدمة البدء فورا في المفاوضات لإعداد اتفاق يؤمن ظروفا شفافة وثابتة يمكن التكهن بها للاستثمار الأجنبي المباشر، بما يسهم فى تعزيز التجارة. وفي المقابل تتفق الدول النامية على أهمية إزالة القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي إلا أنها تتردد في إزالة كافة القيود في قطاعات التعدين والموارد الطبيعية والزراعة وتجارة الخدمات المالية والإتصالات والطاقة والنقل والموانئ وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات العقارية وخدمات الأعمال والخدمات المتعلقة بالاستشارات القانونية. كما تتشكك الدول النامية والأقل نموا في قدرتها على توفير الموارد اللآزمة لتحقيق الشفافية وتطالب بتوسيع نطاق المساعدات الفنية لها بحيث لاتقتصر على التدريب بل تمتد لبناء القدرات المؤسسية وتحليل السياسات. وبناء عليه ترى الدول النامية أن الوضع الراهن في المناقشات التي يجريها فريق العمل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار لايشكل أساسا لبدء المفاوضات في هذا المجال، وأن الموضوع لايزال يحتاج إلى المزيد من الدراسة.

وفيما يتعلق بموضوع التجارة وسياسات المنافسة، فإن إعلان الدوحة طالب بالتركيز على موضوعات مثل المبادئ الأساسية لسياسات المنافسة بما في ذلك الشفافية وعدم التمييز والأحكام الخاصة بالكيانات الإحتكارية وأنماط التعاون الدولي تجاه الممارسات المضادة للمنافسة مع دعم التعزيز التدريجي لمؤسسات المنافسة في الدول النامية من خلال بناء القدرات. ولقد تبين خلال المفاوضات أن هناك خلافاً بين الدول المتقدمة حول نطاق تطبيق الإتفاقية المقترحة . ففي حين يرى الإتحاد الأوروبى أن تتضمن الاتفاقية المقترحة حظر الـ Hard Core Cartels فإن الولايات المتحدة وكندا واليابان لاترحب بهذا الإتجاه.

ظهرت خلافات حادة بين الدول النامية والمتقدمة بشأن مفاوضات التجارة وسياسات المنافسة.

وفي المقابل ترى الدول النامية وخاصة الهند وباكستان وماليزيا وهونج كونج أن موضوع الشفافية وعدم التمييز بالنسبة لسياسات المنافسة معمول به بالفعل في الإتفاقيات الحالية لمنظمة التجارة العالمية. كما تطالب الدول النامية بتضمين المعاملة الخاصة والتفضيلية والمساعدات الفنية في موضوع المنافسة والسماح بمعاملة مميزة للمؤسسات المحلية بالمقارنة بمعاملة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

وفيما يتعلق بموضوع الشفافية في المشتريات الحكومية ترى الدول المتقدمة أن تتم مناقشة الموضوع على نطاق شمولي واسع، في حين ترى الدول النامية أن تتركز المناقشات حول موضوعات محددة مع مراعاة السيادة الوطنية، وإقرار مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للموردين المحليين مع تفاوت هذه المعاملة وفقا لطاقات

الدول عل التوريد المحلي، وألا تخضع إجراءات الشفافية لاحكام تسوية المنازعات.

وبالنسبة لموضوع تيسير التجارة والذي يهدف إلى إنسياب التجارة السلعية دون عوائق جمركية أو غير جمركية سواء إدارية أو إجرائية أو فنية، هناك اتفاق بين الدول على ضرورة تبسيط وتنسيق الاجراءات على الحدود. وقد حدد الإتحاد الأوروبي المعوقات الرئيسية للتجارة على الحدود ومنها الإفراط في الطلبات الخاصة بالبيانات والمستندات والحاجة إلى الشفافية وعدم التمييز والتنسيق بين القواعد المحلية والإقليمية والدولية.

وتطالب الدول المتقدمة بانشاء إطار متعدد الأطراف لتسهيل التجارة ، في حين ترى الدول النامية أن الهدف من المناقشات يجب أن يكون مراجعة النصوص الحالية المتضمنة في اتفاقيات المنظمة (وأهمها إتفاقية التقييم الجمركي، واتفاقية قواعد المنشأ، واتفاقية تراخيص الاستيراد، واتفاقية العوائق الفنية على التجارة) وليس التفاوض على اتفاق جديد . كما لاتوافق هذه الدول على إخضاع قضايا تيسير التجارة لنظام تسوية المنازعات في المنظمة. ويفضل عدد من الدول النامية اتخاذ تدابير لتسهيل التجارة كمبادرات ذاتية، أخذاً في الإعتبار آثار تطبيق قواعد ملزمة على الموارد البشرية والمالية والسياسات التنموية لهذه الدول والحاجة إلى تقديم المساعدة والدعم الفني اللازمين لبناء قدراتها على التعامل مع هذه التدابير.

وبشكل عام، ترى الدول المتقدمة البدء فورا في إجراء مفاوضات حول هذه الموضوعات الأربعة، في حين ترى الدول النامية أن المشاورات الجارية حول هذه الموضوعات لا تشكل حتى الآن أساسا للبدء في المفاوضات وأن فرق العمل التي تبحثها لازالت مطالبة بإيلاء هذه القضايا مزيدا من التوضيح والدراسة والتشاور .

تسعى شركات الأدوية العالمية إلى منع تصدير الأدوية المصنعة في الدول النامية بموجب ما يعرف بالترخيص الإجباري

هـ- المفاوضات حول الملكية الفكرية :

صدر عن مؤتمر الدوحة إعلان وزاري خاص بحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة تضمن تكليف مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لإيجاد حل سريع لمشكلة الأعضاء الذين لايملكون قدرات كافية أو يفتقرون إلى قدرات التصنيع في قطاع الصناعات الدوائية، والذين يمكن أن يواجهوا صعوبات في الإستخدام الفعال لنظام الترخيص الإجباري المتضمن في الاتفاقية لمواجهة انتشار الأمراض الخطيرة .

وقد حاولت الولايات المتحدة إعاقة الوصول إلى قرار في هذا الشأن لصالح الدول النامية والأقل نموا وذلك تحت ضغط من الشركات العملاقة العاملة في صناعة الأدوية على ضوء ماتحققه هذه الشركات من أرباح كبيرة من بيع براءات الإختراع بأسعار عالية مما يتسبب في ارتفاع أسعارالمنتجات الدوائية في الدول النامية والأقل نموا.

إلا أن الدول النامية والأقل نموا قد نجحت بعد جهد كبير في استصدار قرار من المجلس العام للمنظمة فى 2 سبتمبر/أيلول 2003 (قبل اسبوع واحد من انعقاد المؤتمر الوزارى الخامس فى كانكون) يسمح للدول النامية الفقيرة والدول الأقل نموا التي لا تستطيع الاستفادة من حق الترخيص الإجباري لقصور إمكانياتها التصنيعية والتي تواجه انتشار مرض أو أمراض خطيرة أن تتفق مع دولة لديها هذه الإمكانيات لتصنيع ما تحتاجه من أدوية بالكميات اللازمة فقط لمواجهة

احتياجات الدولة الطالبة وعلى أن يتم الانتاج فى عبوات مميزة وأن تقصر الدولة المستوردة لهذه الأدوية استخدامها لاغراض الصحة العامة فقط مع حظر إعادة تصديرها إلى دولة أخرى. وتضمن القرار أيضا التزام الدولة المنتجة(المصدرة) بإخطار مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية بحصولها على الترخيص الإجباري لإنتاج هذه الأدوية والشروط المتعلقة بالترخيص ، على أن يقوم المجلس بمراجعة تنفيذ هذا القرار سنويا .

ثانياً - العولمة والتجمعات الإقليمية:

المشاهد هو تنامي اعداد التجمعات الإقليمية حتى بعد قيام منظمة التجارة العالمية والتوسع في التجمعات القائمة. فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى التوسع عن طريق منح العضوية لدول شرق أوروبا وعن طريق اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية ، والولايات المتحدة الأمريكية تسير في نفس الاتجاه عن طريق ابرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول النامية المجاورة وغير المجاورة . بل أن العديد من الدول النامية تسعى إلى ابرام اتفاقيات التعاون أو التجارة الحرة مع أحد هذين العملاقين السياسيين والاقتصاديين أو مع كليهما. والملاحظ هو نجاح التكتلات الاقليمية الإقتصادية التى تكون إحدى الدول الكبرى طرفا فيها وتضاؤل فرص نجاح الاتفاقيات التي تضم الدول النامية وحدها.

تشجع المنظمة قيام التجمعات الاقليمية رغم تعارض ذلك مع شرط الدول الأولى بالرعاية.

إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا ترفض قيام التجمعات الإقليمية بل وتشجع عليها رغبة في تعميق وتوسيع فرص تحرير التجارة بين الدول الأعضاء حتى وإن أهدرت شرط الدولة الأكثر رعاية . ولكن الاتفاقيات وضعت شروطا لقيام هذه التجمعات تضمنتها المادة 24 من الاتفاقية. وعليه فلا مجال للتهديدات التي أطلقتها بعض الدول الكبرى، في أعقاب فشل مؤتمر كانكون - بالعودة إلى التعاون الثنائي والإقليمي مجددا كبديل للنظام التجاري متعدد الأطراف ، حيث أن هذا النظام الأخير يضمن للدول الكبرى تحقيق مصالحها والسيطرة على اتجاهات الاقتصاد العالمي وتوجيهه وفقا لمرئياتها ، ولا مفر من استمرار هذا الوضع حتى تدرك الدول النامية أهمية إقامة تعاون اقتصادي فعال فيما بينها يضمن تحقيق نمو كبير في معدلات التجارة البينية ووفقا لما يحقق مصالحها المشتركة.

ثالثاً - تقييم أثار قيام منظمة التجارة العالمية

أقرت اتفاقيات أورجواي ما أصبح يعرف بالنظام التجارى متعدد الأطراف Multilateral Trading System (MTS)، وتشرف على تنفيذ هذا النظام منظمة التجارة العالمية . وهناك خلاف واسع في الرأي حول ما حققه هذا النظام من مزايا وما أسفر عنه من أضرار ، وما إذا كان توزيع المزايا قد تم بشكل عادل على الجميع أم استأثرت به الدول ذات الاقتصاديات الأقوى .

يثور جدل عام حول آثار قيام النظام التجاري العالمي الجديد ممثلا في منظمة التجارة العالمية وهل هو في صالح جميع دول العالم على قدم المساواة ، أم قصد منه تحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية والأقل نموا بما يمثل عودة مستترة للاستعمار الاقتصادي القديم .

ويتجسد الخلاف في الرأي في مظاهرات الاحتجاج التي نظمتها المنظمات غير الحكومية والموجهة ضد العولمة الاقتصادية والتي واجهت المؤتمرات الوزارية الثاني والثالث والخامس لمنظمة التجارة العالمية. وكذلك خلال إجتماع "الانكتاد" العاشر في بانكوك، والاجتماعات السنوية لمنتدى دافوس الاقتصادى في سويسرا، واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، واجتماعات قمة الثمانية .

ولكن هل قيام منظمة التجارة العالمية يمثل ضررا

خالصا يجب مقاومته وتجنبه؟ وهل الحل هو الانسحاب من عضوية هذا الكيان والعمل على هدمه والعودة إلى نظام الاتفاقيات الثنائية والتكتلات الإقليمية ؟ أم أن الحل هو إبراز أوجه القصور في أداء هذا الكيان والعمل على تقويمها وتلافي آثارها السيئة ؟ وهل المطروح الآن هو خيار بين القبول بمبدأ حرية التجارة أو النكوص عنه ؟ أو أن المطروح هو بحث كيف نقوم اعوجاج القواعد والأسس الموضوعة لتحرير التجارة حتى تصبح أكثر عدالة للجميع ولتسهم في تحقيق مطالب التنمية المشروعة للدول النامية ؟

كنقطة بداية تقر الدول المتقدمة بأنه لا يمكن القول بأن قيام منظمة التجارة العالمية قد بلغ بأوضاع التجارة العالمية حد الكمال وإلا ما كانت هناك حاجة إلى المزيد من التفاوض ومن المراجعة للقواعد المطبقة ، وهو الهدف من قيام المنظمة ذاتها ، بإقامة جهاز يوفر الفرصة للتفاعل المستمر بين الآراء المتعارضة ولمناقشة أوجه الخلاف والسعي للتحسين المستمر لأوضاع التجارة العالمية. وترى هذه الدول أنه يجب التسليم أيضا بأن قيام المنظمة قد أسفر عن العديد من المزايا لجميع الدول بما فيها الدول النامية، والتي يمكن إيجازها كما وردت في وثائق المنظمة في الآتى :

لم يحقق قيام المنظمة تحريراً كاملاً للتجارة العالمية وذلك ما يفسر إطلاق جولات جديدة للمفاوضات.

- النظام التجاري متعدد الأطراف يساهم في تحقيق السلام العالمي عن طريق تدفق التجارة بسهولة ويسر بين الدول الأمر الذي يخلق مصالح مشتركة بينها ، كما أنه يوفر وسائل بناءة وعادلة للتعامل مع النزاعات التجارية .
- يوفر النظام التجاري متعدد الأطراف ، باعتباره مبنيا على المفاوضات الجماعية على الدول الكبرى الدخول في مفاوضات مع أطراف عديدة كل على حدة ، كما يوفر للدول الصغرى حقوقا أفضل حيث تتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بالإجماع. يضاف إلى ذلك أن أسلوب مناقشة الموضوعات والقرارات في المنظمة يتيح للدول الصغرى فرصة مساومة أكبر عندما تعمل بشكل جماعي بخلاف حالها عندما تتفاوض فرادى مع دول أكبر كل على حدة .
- كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكلفة المعيشة لأنه يؤدي إلى إزالة العوائق العالية جمركية وغير جمركية وبالتالي خفض تكلفة السلع للجميع سواء كانت السلع منتجاً نهائياً أو مواداً خاماً ستدخل في إنتاج منتج آخر .
- تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة اختيار أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة بعكس الحال في ظل تقييد التجارة وحصر الاختيار أمام المستهلك في الإنتاج المحلي دون منافسة .
- أن تحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلي لاستيراد السلع فهو يفتح الباب للتصدير أيضا إلى الدول الأخرى في المقابل .
- التجارة ترفع مستويات الدخول لدى الشعوب .وإذا كان تحرير التجارة سوف يفيد صناعات ويضر بأخرى فان الدخل الإضافي الناشئ يمكن الحكومات من إعادة توزيع المنافع.
- التجارة تحقق النمو الاقتصادي وتزيد من العمالة . وإذا كان هذا غير صحيح على إطلاقه حيث قد تسفر زيادة الواردات ، واستقدام تكنولوجيا أعلى للإنتاج عن المزيد من البطالة، إلا أن تبني الدول لسياسات فعالة للإصلاحات الهيكلية يمكنها من التغلب على هذه المشاكل.

- هناك دلائل على أن استخدام قواعد الحماية للحفاظ على الإنتاج المحلي يترتب عليها ارتفاع التكلفة ومن ثم انخفاض المبيعات ثم المزيد من البطالة.
- أن وضوح المبادئ الأساسية للتعامل التجاري في إطار المنظمة يجعل النظام أكثر فعالية ويؤدي إلى خفض التكلفة بالمقارنة بحالة انفراد كل دولة بوضع قواعد خاصة للتعامل التجاري تختلف من دولة لأخرى وحاجة الشركات التجارية إلى التعرف على القواعد المتباينة في الأسواق التي تضطر للتعامل معها.
- أن النظام يحمي الحكومات من ضغوط أصحاب المصالح الضيقة ، عن طريق التزامها بتبني سياسات تجارية عالمية أكثر توازنا في مواجهة جماعات الضغط ذات النظرة المحدودة بمصالحها مما يجعل القرارات الحكومية في مصلحة الجميع .
- التزام الدولة بالنظام التجاري متعدد الأطراف يشجع على إشاعة الثقة والاستقرار في النظام أمام رجال الأعمال ، كما أن وجود القواعد والحرية التجارية والشفافية تساعد على مكافحة الفساد.

1- مواقف الدول النامية:

في المقابل ترى بعض الدول النامية:

- أن قيام المنظمة لم يسفر عن آثار متوازنة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والنامية.

- أن النظام التجاري متعدد الأطراف أصبح أداة في يد الدول الكبرى والقوية تجاريا للضغط على الدول النامية لتحقيق أهدافها، وأن الدول النامية لازالت تمثل الطرف الضعيف.

- أن منظمة التجارة العالمية تسعى إلى تحقيق حرية التجارة بأي ثمن ، حتى لو أدى ذلك إلى إجهاض مساعي الدول النامية لتحقيق نموها الاقتصادي ، أو أسفر عن أضرار كثيرة لهذه الدول مثل تزايد معدلات البطالة وزيادة عجز موازينها التجارية وبالتالي استمرار اتساع الفجوة القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

- أن الدول المتقدمة تمكنت من الاحتفاظ بحقها في استخدام الكثير من القواعد الحمائية الاستثنائية لفترة قد تمتد لعشر سنوات وخاصة فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية ومنتجات الصناعات النسيجية .

- إساءة بعض الدول الكبرى استخدام بعض أدوات الاتفاقيات للدفاع عن المصالح الضيقة لصناعاتها الوطنية أو لأغراض حمائية بحتة ، كإجراءات الوقاية والدعم ومكافحة الإغراق ودعاوى البيئة وسلامة الغذاء وصحة الإنسان والحيوان والنبات.

- عدم كفاية قواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية المقررة للدول النامية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وتقاعس الدول المتقدمة عن تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة لتمكين الدول النامية من تطبيق الاتفاقيات بسهولة ويسر.

ترى الدول النامية أن المنظمة تسعى إلى تحقيق حرية التجارة بأي ثمن، حتى لو أدى ذلك إلى إجهاض جهود التنمية

2- ... ومواقف الدول الكبرى:

يشمل رد الدول الكبرى على إنتقادات الدول النامية في ما يلي:

- أن القواعد التى تم إقرارها هي نتاج مفاوضات شاركت فيها الدول المتقدمة والدول النامية على قدم المساواة، وتم التوصل إلى قواعدها بتوافق الرأي ، وأقرتها وفود الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات وحكوماتها وأجهزتها التشريعية.

- أن الدول النامية قد نجحت في فرض العديد من شروطها والقواعد التي تيسر لها الاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف فيما يعرف باسم قواعد المعاملة الخاصة و التفضيلية للدول النامية في اتفاقيات المنظمة والتي تتمثل في فترات انتقالية أطول لتنفيذ قواعد الاتفاقية ، ومعدلات خفض

للالتزامات بمعدلات أكثر انخفاضا من المعدلات التي تقررت للدول المتقدمة، وحق إيقاف تنفيذ بعض الالتزامات في حالات محددة (مثل العجز فى موازين المدفوعات أو الظروف القهرية وغيرها) ، إضافة إلى توفير المساعدات الفنية والمالية لمعاونة الدول النامية الأعضاء على تفهم النظام وتطوير تنظيماتها الداخلية للتعامل معه بكفاءة .

- أن النظام أتاح للدول النامية أن تعمل متكاتفة وفي إطار من التشاور والتعاون فيما بينها عند مناقشة أي موضوع تجاري في إطار المنظمة ، وأن قوة تفاوضها جماعيا تفوق بمراحل قوة تفاوض كل منها منفردة.

- أن ما تم التوصل إليه من اتفاقيات تم عن طريق التفاوض والمساومة بين الأطراف المعنية ، وأن الفرصة لا زالت متاحة أمام الدول النامية أو المتضررة لتعبر عن رأيها ومطالبها في إطار اجتماعات مجالس ولجان المنظمة باعتبار المنظمة جهاز دائم للتفاوض، أو فى إطار المفاوضات الجارية، أو خلال برامج مراجعة الاتفاقيات المنصوص عليها في صلب الاتفاقيات.

- أن المنظمة تسعى حقا إلى تحرير التجارة بخفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية ، ولكنها في مسعاها هذا تركت للدول في البداية تحديد تعريفتها الجمركية مع الاتفاق على ربط هذه التعريفات ثم تخفيضها بنسب أقل وعلى مدى زمني أطول بالنسبة للدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة .

- ليس صحيحا أن الدول المتقدمة تعطي أولوية لتحرير التجارة على حساب جهود التنمية. فزيادة التجارة من شأنها دفع عجلة التنمية وزيادة العمالة ، والتنمية تساعد على زيادة التجارة عن طريق تحسين الإنتاج . أي أن هناك تأثير تبادلها بين التجارة والتنمية. وأن القواعد التي تضمنتها الاتفاقيات تأخذ في اعتبارها درجة نمو الدول الأعضاء، فهناك قواعد "سخية" بالنسبة للدول النامية وقواعد" أكثر سخاء" للدول الأقل نموا.

- أن نظام فض المنازعات في إطار المنظمة يكفل للدول النامية سبل الوصول إلى حلول لمنازعاتها التجارية مع الدول الأخرى مبنية على القواعد وعلى العدالة، على قدم المساواة لا فرق بين دولة قوية وأخرى ضعيفة، مع وضع العديد من القواعد الكفيلة بالحفاظ على مصالح الدول النامية في إجراءات وقواعد فض المنازعات .

ترى الدول المتقدمة ان زيادة التجارة تؤدي تلقائياً إلى دعم جهود التنمية في الدول النامية

- أن نظام المساعدات الفنية والمالية المقرر في إطار اتفاقيات المنظمة من شأنه أن يزيد من قدرات الدول النامية على التعامل مع النظام بيسر وعلى تفهم قواعده ، وأن تطور تنظيماتها وأجهزتها لتتعامل مع قواعده بكفاءة ، الأمر الذى سيزيد باستمرار من فرص اندماجها بالكامل في النظام وتمتعها بمزاياه الكاملة وأن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لتوفير المزيد من التمويل لهذه البرامج .

- إذا كان النظام الاقتصادي الجديد غير مفيد فلماذا تسعى الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى بلغ عدد الدول الأعضاء 148 دولة فضلا عن 28 دولة أخرى تتفاوض حاليا للانضمام للمنظمة وذلك على ضوء أن بقاء دولة ما خارج النظام معناه عدم تمتعها تلقائيا بكافة المزايا التي قدمتها الدول الأعضاء وأن عليها أن تتفاوض بشكل ثنائي مع كل دولة من هذه الدول على حدة للحصول على هذه المزايا.

3- الحلول التوفيقية:

لا شك أن الدول النامية مطالبة بالمزيد من الجهود أولا على مستوى علاقتها بالمنظمة والدول

المتقدمة الأعضاء فيها، وثانيا على مستوى تطوير اقتصادياتها لمواجهة الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة . كما أن الدول المتقدمة أيضا مطالبة بالقيام بجهود من جانبها لتصحيح الأوضاع محل الشكوى من الدول النامية.

أ - المطلوب من الدول النامية :

- العمل على فهم قواعد النظام التجارى متعدد الأطراف ومحاولة الاستفادة مما تضمنه من مزايا وكذلك من القواعد المقررة لصالح هذه الدول والمعروفة باسم قواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.
- أهمية تحقيق التعاون بين الدول النامية لتحقيق مصالحها ، ومواجهة التحديات التي يفرضها النظام عليها بشكل جماعي وليس فرادي ، وأن تتكتل في الدفاع عن مصالحها عند خوض أي مفاوضات جديدة حول موضوعات وأنشطة منظمة التجارة العالمية ، ورفض الموضوعات التي تخفي إجراءات حمائية مثل معايير العمل ومعايير البيئة وغيرها .
- أن تحدد الدول النامية مطالبها بشكل واضح ، ومبرراتها للإصرار على هذه المطالب.
- أن تعمل الدول النامية بشكل جاد على تطوير أوضاعها الداخلية وإعادة هيكلة صناعاتها وبرامجها الاقتصادية وسياساتها المالية وقوانينها ولوائحها لإحداث موجة من النمو الحقيقي في اقتصادياتها ، مستنفرة لكافة إمكانياتها الوطنية ، وما يمكنها الحصول عليه من مساعدات أجنبية حقيقية وفعالة وتكنولوجيا متقدمة مناسبة ، وعن طريق التعاون مع الدول النامية الأخرى .
- قيام الدول النامية بتعديل أوضاعها الاقتصادية وسياساتها التجارية وتشريعاتها لتتماشى مع التزاماتها في إطار اتفاقيات أورجواي والتي لا مفر من تنفيذها بشكل كامل في نهاية الفترات الانتقالية التي أمكن للدول النامية الحصول عليها في إطار المفاوضات .

ب- المطلوب من الدول كبرى:

- عدم تناول قضايا تحرير التجارة بمعزل عن قضايا التنمية مع العمل على توفير التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية لتتمكن من الإسراع بمعدلات نموها .
- زيادة الفرص الحقيقية لنفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها اقتناعا بأن التجارة يجب أن تسير فى اتجاهين متضادين لا في اتجاه واحد .
- توقف الدول المتقدمة عن دعم إنتاجها المنافس لإنتاج الدول النامية وخاصة المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس .

المطلوب من الدول النامية إعادة هيكلة صناعاتها وسياساتها الاقتصادية لتستفيد من تحرير التجارة

- أن تتوقف الدول المتقدمة عن إساءة استخدام بعض قواعد الاتفاقيات لأغراض حمائية بحتة مثل قواعد الدعم والوقاية ومكافحة الإغراق وحماية الصحة واعتبارات حماية البيئة ومعايير العمل وغيرها .
- قيام الدول المتقدمة بإعادة صياغة برامجها للمساعدات الفنية والمالية وتوفير التمويل اللازم لهذه البرامج لتتمكن من تقديم عون فعال للدول النامية لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها في إطار هذا النظام والدفاع عن مصالحها.
- أن تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ روح الاتفاقيات وليس مجرد نصوصها.
- عدم السعي لإثقال كاهل الدول النامية بأعباء التفاوض حول موضوعات جديدة قبل الانتهاء من التنفيذ الكامل والسليم للاتفاقات الحالية .
- أهمية إيجاد وسيلة فعالة لدعم الدول النامية فنيا وماليا للاستفادة من نظام فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية لتمكين هذه الدول من الدفاع عن مصالحها وحقوقها بشكل فعال.

